

أوضاع اليهود والمسيحيين في التشريع الإيراني
(قانون الأحوال الشخصية نموذجاً)
في الجمهورية الإسلامية

المؤلف:

الدكتور محمد جم كوري

www.ketab.ir

سرشناسه : چمکوری، محمد، ۱۳۳۹-
عنوان و نام پدیدآور : أوضاع اليهود والمسيحيين في التشريع الإيراني (قانون الأحوال الشخصية نموذجاً) /
محمد جم کوری.
مشخصات نشر : بوشهر: دانشگاه آزاد اسلامی (بوشهر)، ۱۳۹۰.
مشخصات ظاهری : ۳۵۲ ص.
شابک : ۹۷۸-۹۶۴-۱۰-۰۷۶۸-۵
یادداشت : عربي.
موضوع : اقلیت‌های دینی -- ایران -- حقوق مدني
موضوع : اقلیت‌های دینی -- ایران -- وضع حقوقی و قوانین
موضوع : قانون مدني -- ایران
موضوع : عقود و ایقاعات -- ایران
شناسه افزوده : دانشگاه آزاد اسلامی واحد بوشهر
رده بندی کنگره : ۱۳۹۰ ج ۸ الف / KMHy۴۶۷
رده بندی دیویی : ۳۴۲/۵۵۰۸۷۳
شماره کتابشناسی ملی : ۲۴۰۲۷۴۰



هوية الكتاب

اسم الكتاب:

أوضاع اليهود و المسيحيين في التشريع الإيراني (قانون الأحوال الشخصية نموذجاً)
المؤلف: الدكتور محمد جم کوري

المدقق الأدبي: الدكتور السيد مجتبی الحسيني

الناشر: منشورات جامعة آزاد الإسلامية فرع بوشهر

صف الحروف: مهندس محمد انتظامي

الطبعة: الأولى، ۱۳۹۳ هـ. ش / ۲۰۱۴ م.

الكمية: ۲۰۰۰ نسخة

(ISBN:978-964-10-0768-5)

ردمک: ۹۷۸-۹۶۴-۱۰-۰۷۶۸-۵

الثلث: ۱۴۰۰۰۰ ريال

عدد الصفحات: ۳۵۲ ص

مركز التوزيع و النشر: جامعة آزاد الإسلامية، فرع بوشهر (nashr@iaubushehr.ac.ir)

جميع الحقوق محفوظة للناشر



مقدمة

١- الأسباب والدوافع لاختيار البحث:

تعتبر الفترة ما بين عامي ١٩٠٦ و ١٩٧٨ مرحلة إحياء الإسلام والفكر الديني في إيران.

تميزت أوضاع اليهود والمسيحيين القانونية في إيران في الفترة بين الثورة الدستورية في ١٩٠٦ حتى الثورة الإسلامية ١٩٧٩ بأهمية خاصة من النواحي الدراسة الحقوقية والسياسية والدينية حول إدارة التنوع الديني، لأن الثورة الأولى حصلت لأجل العدالة وكانت بداية لعملية إنشاء ما يسمى بالدولة التي أرادت أن تقوم على الفهم الجديد للدين بما يتلاءم مع العصر.

النخب الإيرانية التي ذهبت إلى صياغة الدستور الأول عام ١٩٠٦، مأخوذة من الدستور البلجيكي الصادر عام ١٨٣٠م، حيث أدركوا بأن هذا المشروع لن يحقق النجاح إلا بقراءة جديدة للدين ودمجه مع التقاليد ليصبح متماشياً مع العصر وإعطاء الدور القانوني لليهود و المسيحيين لدخول إلى المجلس الوطني. و أيضاً الدور الواسع لعلماء الدين فيه ولذلك نرى في مواده أثراً لرجال الدين، فالمادة الأولى مثلاً نصت على أن دين الدولة هو الإسلام وذلك بحسب المذهب الجعفري، أما المادة الثانية فلا تجيز مرور أي قانون من المجلس الوطني من دون موافقة خمسة على الأقل من لجنة العلماء حتى لا يصدر قانون يخالف الشريعة.

أما الثورة الثانية، فاستفادت من خصوصية دور الدين في حياة الإيرانيين، فنجحت في إحياء القيم الدينية والأخلاقية ومن هذا المنطلق نستطيع أن نفهم

عصارة هوية المجتمع والدولة و طبيعة النظام السياسي والروح الإيرانية تاريخياً من خلال هاتين الثورتين.

الثورة الإسلامية في إيران أو أكبر الثورات الدينية في القرن العشرين، جاءت لتثبت قوة وتأثير الدين وجذوره القوية في المجتمع الإيراني ومدى اهتمام الإيرانيين تاريخياً باحترام القيم الأخلاقية والدينية، أما هذا الاستنهاض والإحياء للقيم الجديدة، فقد جاءت مبنية على الإسلام وشعار الحرية والاستقلال ولا شرقية ولا غربية وجمع الزمني والروحي دون أن يكون المجتمع مغلقاً على نفسه، فهذا المجتمع الديني غير متعصب بفضل الأخلاق والأدب، الإرثان القديمان والجديدان منبثقان عن معتقدات وعادات الشعب الإيراني الذي نجح في تحقيق التعايش بين أبنائه، دون أن تكون الأقليات الدينية ضحية وشاهدة على الاضطرابات ودون أن تكون خاضعاً لمصالح الدول الكبرى.

الوجود المسيحي واليهودي في إيران، بغض النظر عن اضطهاد المسيحيين في فترة وجيزة بعد أن عانوا ما عانوه أيام بعض الملوك الساسانيين لأسباب سياسية ودينية. بعد تلك الفترة وحتى أيامنا استطاعوا أن يحافظوا على ذاتهم، وهذا الحفاظ غير مرتبط بمصالح خارجية، فإيران التي أعطتهم حقوقهم لم تقدم على ذلك لاعتبارات سياسية.

هذه التشريعات من ناحية أخرى تدل على أن تطورات المجتمع الإيراني حصلت بسبب إحياء الفكر الديني وموقف النظام من بقية الأديان، لأن نشوء الشأن السياسي الجديد مبني على الدين الإسلامي مما أدى إلى التغير في المجتمع الإيراني وأصبح الدين عمود وقوام المجتمع السياسي في القرنين العشرين والواحد والعشرين، وبالتالي برزت التيارات السياسية المختلفة في داخل النظام من اليمين المتطرف إلى اليسار المتطرف.

٢- إشكالية الدراسة:

أن "فرضية البحث" هي أن هذان الدستوران يقدمان صورة عن الحقوق و الأصول القانونية المتعلقة باليهود والمسيحيين و ضرورة احترام و قبول الأحوال الشخصية المستقلة لكل الدين و المذهب و في نفس الوقت توجد بنود تحت عنوان نظام الحقوقي الموحد في القانون المدني لكل المجتمع، أيضا الدستور تبين لنا العوامل السياسية و الاجتماعية التي أتت بها الثورة الأولى والثانية لتقديم صيغة حضارية عن واجبات الدولة في تعامل مع اليهود والمسيحيين مبنية على العدالة والإحسان والأخلاق لأن قد استنبط هذا الدستور مواده من الدين الإسلام.

فهذه الإشكالية التي نريد أن نبحث عنها هي في إطار نظرية حقوقية عامة حول إدارة التنوع الديني و المذهبي في إيران و بتاريخية العلاقات بين الأديان و المذاهب و الإشكاليات الحقوقية المتعلقة بهذه الشؤون و منظومة الأحوال الشخصية من منظور تاريخي و حديث و مقارنة مع الإقرار بان البحوث في هذا المجال حديثة نسبيا.

تحاول الدراسة دراسة تحولات الأوضاع اليهود و المسيحيين قانونياً و اجتماعياً في الفترة ما بين ١٩٠٦ حتى ما بعد عام ١٩٧٩ و هذا لا يعني لن ندخل في التفاصيل القواعد السياسية و القانونية و الأدوات التي أسهمت في صياغة القوانين التي تحدد كيفية التعامل مع اليهود و المسيحيين في الماضي و الحاضر.

٣- الإطار النظري للدراسة:

تهتم هذه الدراسة برصد و تحليل المجتمع اليهودي و المسيحي من خلال الخبرة السياسية و الحقوقية الإيرانية بهدف تعريف الجوانب الحقوقية في إدارة التنوع الديني في إيران على مستويين:

١- تغير قواعد تحكم إدارة التنوع الديني قبل الإسلام و بعده في إيران و تاريخ العلاقات بين الأديان و المذاهب سيما اليهودية و المسيحية.

٢- حل مشكلة الأقليات عبر المؤسسات و النظريات الجديدة و وعي المواطنين.

٣- دراسة الأحوال الشخصية للأقليات في الدستور و القانون الإيراني.

لذلك هذه الدراسة اهتمت بموضوع الدين في إيران و كذلك ركزت على الفكر السياسي و الحقوقي الإيراني لناحية احترام التنوع الديني في إيران قبل أن يصبح الدين الزرادشتي الدين الرسمي للدولة و بعده. و مقارنة موضوع الأحوال الشخصية.

٤- أسئلة الدراسة:

يجب أن نفهم أثر عامل طبيعة الدين الإيراني من الزردشتية إلى الشيعة على المجتمع الإيراني، وعلى التشريعات المتعلقة بالأقليات اليهودية والمسيحية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية وما هي الأصول الأولى في بناء هذه التشريعات؟ وما هي القضايا الأساسية لها، وعلى ماذا تركز؟ وما يتفرع عن هذه التساؤلات من أسئلة أخرى، وكيف تنظر التيارات الموجودة إلى اليهود والمسيحيين في إيران؟ و من ناحية أخرى ما هي المشاكل التي يواجهها اليهود والمسيحيون من القديم حتى الآن لا سيما في المئة سنة الماضية؟

و من هنا تبلورنا بتحليل العوامل التاريخية والاجتماعية التي شيدت وأثرت في تطوير القوانين، وتأثير العادات والتقاليد والمعتقدات على البنية السياسية والتشريعية والدستورية الموجودة في الدستور الجديد والقديم التي تعترف فيهما بحقوق الأقليات اليهودية والمسيحية والزرادشتية وبالتالي البلوغ بالبنية الإيرانية في موضوع الاعتراف الدستوري والقانوني لحقوق اليهود والمسيحيين هو الغاية التي نتوخاها.

لا بد من جهة أخرى أن نفهم هناك ثلاثة أصول تسيطر العقلية الإيرانية؛ أولها الارتباط الوثيق بين الدين والأخلاق والقانون في المجتمع القديم والحديث الذي هو من صنع طبيعة الدين الفارسي ويعد من الثوابت الأساسية في الفكر الإيراني، والثاني هو الأصل خلط الأخلاق بالسياسة، والثالث وهو خلط الدين بالسياسة و القرائن على ذلك كثيرة، كما استلزمت أن تكون السلطة القضائية في يد رجال الدين منذ القدم حتى اليوم حيث نرى ذلك بشكل جلي في المذهب الشيعي.

هذا الخلط مفيد أما من جهة أخرى فهو مضر وأثبتت التجربة التاريخية أن الأديان معرضة للتسييس.

" كل الأديان متشابهة تجاه جوهر السياسة بعكس ما يرد في الكتب اللاهوتية أو الشرعية حول تباين هذا الدين عن ذلك. يظهر للباحث الميداني في العلاقة بين الدين و السياسة أن هذا التشابه يشمل ثلاثة أمور لها ارتباط بالسياسة:

١- كل الأديان معرضة للتسييس أو الاستغلال في حال توفر حد الأدنى من الديمقراطية.

٢- كل الأديان تنحو إلى المأسسة.

٣- كل الأديان هي بحاجة إلى التنظيم علاقتها مع الدولة^(١).

٥- الدراسات السابقة:

حظيت الثورة الإسلامية في إيران منذ اندلاعها وانتصارها في عام ١٩٧٩ بالكثير من الاهتمام من الأوساط السياسية والإعلامية، لأنها قد قدمت تجربة جديدة حول العلاقات بين الدين والدولة ورسمت مجتمعاً جديداً كان يريد الانقطاع عن الماضي ويتعهد بالدفاع عن الإنسان المستضعف والقوى التحريرية في العالم.

الاتجاهات العامة^(٢) في دراسة الثورة الإيرانية، ومن أهمها أربعة اتجاهات: الاتجاه الأول: يهتم بدراسة النظام السياسي الإيراني من حيث كونه حالة ثورية تتشابه مع الثورات الكبرى في العالم، من حيث عمق التغيير الذي أحدثته في المجتمع الإيراني وخارجها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. مثل كتاب إبراهيم الدسوقي شتا، الثورة الإسلامية: الصراع - الملحمة - النصر. القاهرة دار الزهراء. الاتجاه الثاني: يهتم بدراسة شبكة العلاقات الخارجية للنظام الإيراني عن كل من المستويين الإقليمي والدولي. مثل كتاب محمد عمارة، العلاقات العربية - الإيرانية، القاهرة دار الشروق.

الاتجاه الثالث: يهتم بدراسة النظام الإيراني باعتباره نموذجاً على أرض الواقع للفكر الشيعي، لأول مرة في العصر الحديث مثل كتاب فؤاد إبراهيم، الفقيه و الدولة: الفكر السياسي الشيعي. بيروت دار الكنوز.

١- مسرة، أنطوان: النظرية العامة في النظام الدستوري اللبناني، ط١، المكتبة الشوقية، سنة ٢٠٠٥، بيروت، ص ٣٦٣.

٢- حمادة، أمل: الخبرة الإيرانية، الانتقال من الثورة إلى الدولة، ط١، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٧.

الاتجاه الرابع: الدراسات المباشرة حول النظام السياسي الإيراني ويهتم هذا الاتجاه بدراسة تفاعلات النخبة الحاكمة أو الصراعات الداخلية بين المحافظين والإصلاحيين. مثل كتاب محمد صادق الحسيني، إيران: سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان. بيروت رياض الريس ما الذي يمكن أن تقدمه دراستنا حول أوضاع اليهود والمسيحيين في التشريع الإيراني؟ يتبين أن قليلاً منها هو ما تعرض بتركيز لحقوق اليهود والمسيحيين في التشريع وتركيز على البنية القانونية وخلفياتها والكشف عن خصوصية الشعب الإيراني وتجربة الثورة على مستوى الفكر والقانون، لأن تحليل هذه الموضوعات وفهمها يساهم في تفسير وضع القوانين ونظرة الشعب والدولة للأقليات الدينية.

وبالاستناد إلى كل ذلك، قسمنا دراستنا إلى أربعة أقسام؛ القسم الأول، يتناول كيفية نشوء العلاقة بين الدين والأخلاق في القانون الإيراني القديم و مكانة الدين وتاريخ حضور الدين اليهودي و المسيحي؛ ولأنه بدون فهم الارتباط الوثيق بين التثليث: الدين و الأخلاق و القانون على الطريقة الإيرانية المرتبط بسمات اجتماعية وسياسية للمجتمع والحضارة الفارسية لن نستطيع أن نفهم أي حدث سياسي وقانوني، منذ القدم وحتى الآن في إيران وكيف تم التقارب والتباعد بين هذا التثليث الذي كان له تأثير على قواعد الديمقراطية ومقولة الحريات وحقوق الأقليات الدينية التي يعترف بها القانون.

أما القسم الثاني، فيتناول الأصول الأولى في بناء الفكر التشريعي في إيران خاصة حول حقوق اليهود والمسيحيين في إيران اليوم، المبني على الحرية كالقاعدة في المنظومة السياسية ومركزاتها الدينية والفلسفة وأهمية مبدأى الإنصاف والعدل في التشريع الموجود، وعلى الأمل في تحقيق مستقبل أفضل

في ظل تحرير الإنسان المسيحي واليهودي والزرادشتية حتى المسلم عبر المواطنة وتطور فهم الدين.

أما القسم الثالث، فيبحث عن المقاربة الواقعية في القضايا الجوهرية التشريعية في إيران وخاصة فيما يتعلق بحقوق اليهود المسيحيين التي تتضمن تصور الدستور الإيراني ١٩٠٦ و ١٩٧٩ والقانون المدني الإيراني والمعضلات القانونية والثغرات في الواقع التشريعي واختلاف التيارات الدينية حول حقوق اليهود والمسيحيين في إيران.

أما الكتب الموجودة سيما ما هو بالفارسية أو العربية فقد ركزت على حقوق أهل الكتاب في الفقه الإسلامي دون التركيز على التجربة الإيرانية قانونياً وإذا وجدت شيئاً لا يكون أكثر من مقالة أو إشارة عابرة.

في هذا الإطار للوصول إلى الغاية المتوخاة استفدت من المجلات والمواقع الالكترونية والكتب والدراسة الميدانية التي قمت بها في إيران وأيضاً استفدت من بعض المصادر باللغة الإنجليزية وأيضاً اطلعت على التجربة الفريدة التي يعيشها الشعب اللبناني وقارنتها مع الواقع للوصول إلى المبتغي.

٦- منهجية البحث:

المنهج الذي اعتمدناه في بحثنا هذا، يقوم في بعض فصوله لا سيما القسم الأول منه على المنهج التاريخي الذي يعتمد على البيانات التاريخية التي تظهر لنا مدى علاقة التأثير الوثيق بين الدين والأخلاق والقانون في التشريع تاريخياً في إيران من خلال تبيان تاريخ حضور الدين اليهودي و المسيحي و تطورهما والتفسير لما بين الوقائع من وجود للشبه أو الاختلاف بهدف أن تكون دراستنا موضوعية.

وقد اعتمدنا المنهج الوصفي و التحليلي، لاسيما في القسم الثاني والثالث لتحديد نمط الأصول و ثم القضايا التي يتضمنها أو الفروض التي تقوم عليها التشريعات وتبين الظروف الاجتماعية والسياسية بقصد فهم الحقائق الداخلية وتأثير خصوصية الإنسان الإيراني على الدستور وعملية التشريع.

أما في القسم الرابع، فاعتمدنا أيضاً على المنهج الوصفي والتاريخي و القانوني لتبين قواعد الأحوال الشخصية لليهود والمسيحيين في صيغة عامة وسهلة لأنه يمثل مجموعة قواعد كتبت بلغة بلد مثل إيران.

www.ketab.ir